



مفوضية الاتحاد الأفريقي

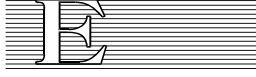


الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الدورة السابعة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الخامسة والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا



Distr.: GENERAL

E/ECA/CM/45/3
AU/CAMEF/MIN/3(VII)
7 March 2012

ARABIC
Original: ENGLISH

الاجتماعات السنوية المشتركة الخامسة
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية
ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا
٢٦ - ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١٢

أثر أزمة الدين الأوروبية على الاقتصاد الأفريقي
ورقة معلومات أساسية

أولاً - مقدمة

١ - شهدت أفريقيا فترة من النمو الإيجابي في العقود الأخيرة حيث سجلت مستويات غير مسبقة في الأداء الاقتصادي وتجاوزت الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المستمرة على نحو أفضل من كثير من المناطق الأخرى. ونتيجة لذلك يتوقع كثير من المحللين وصانعي السياسات أن تصبح القارة إحدى المناطق الأسرع نمواً في العالم في العقد القادم.

٢ - إلا أن أزمة الدين السيادي المستمرة في بعض بلدان منطقة اليورو، تشكل مخاطر كبيرة على آفاق النمو الاقتصادي في أفريقيا. ورغم أن التأثير لم يطال سوى عدد قليل من البلدان، فإن هناك خطراً متزايداً من أن تنتشر الأزمة على نحو متسارع إلى بلدان أخرى في أوروبا وأن تنجم عنها آثار غير مباشرة في أجزاء أخرى من العالم. لقد أدى تصاعد الأزمة في منطقة اليورو إلى زعزعة الثقة في الأعمال التجارية في الاقتصادات المتقدمة النمو، كما أن الصدمة السلبية أضرت بالنمو في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ولذلك يتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤاً في عام ٢٠١٢ وعلى المدى المتوسط مع تزايد المخاطر بحدوث كساد آخر إذا لم تتم معالجة أزمة منطقة اليورو بشكل عاجل.

٣ - نظراً لأن هذه التطورات سيكون لها آثار حتمية على أفريقيا على جبهات عدة، فهناك حاجة إلى إجراء تقييم لآثارها المحتملة. وتشمل قنوات التأثير الرئيسية المحتملة تعرض التجارة للخسائر لانخفاض الطلب على صادرات أفريقيا إلى أوروبا وحدوث مخاطر سيادية (تشمل انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والمخاطر المتعلقة بالسيولة التي قد تؤثر بدورها في التدفقات المالية إلى الداخل كاستثمار المباشر الأجنبي) والتحويلات.

٤ - وعلاوة على ذلك يرى البعض أن التنظيم الهيكلي والإداري للاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي هو في حد ذاته السبب الرئيسي للأزمة الراهنة. فالـيورو يعتبر عملة ناقصة نظراً لأن معاهدة ماسترخت لعام ١٩٩٢ أنشأت اتحاداً نقدياً دون أن تنشئ اتحاداً سياسياً حيث يفتقر البنك المركزي الأوروبي المشترك لخزانة مشتركة. وعلاوة على ذلك ففي حين تشترك الدول الأعضاء في عملة موحدة فإنها تصدر وتدير الدين السيادي على نحو انفرادي. فهذه العناصر المفقودة في هذا الهيكل هي التي تتسائل الأسواق المالية بشأنها وربما كانت هي السبب أيضاً في أن اليورو هو النقطة التي تتمحور حولها الأزمة الراهنة. ويمكن أن يكون في ذلك درس مهممة تتعلمها أفريقيا عن كيفية إدارة برنامجها الخاص لتحقيق الوحدة النقدية على النمو المتوخى في معاهدة أبوجا لعام ١٩٩١. وهو يعتبر أيضاً مسألة مهمة تتعلق بالسياسة وتحتاج للنظر فيها بجدية.

٥ - تستعرض هذه الورقة الأساسية الآثار المحتملة لأزمة الدين الأوروبي على أفريقيا وتقدم المشورة السياساتية بشأن الإجراءات التي يحتاج القادة الأفريقيون إلى اتخاذها لتخفيف تلك الآثار السلبية. ولتحقيق هذه الغاية فإنها تستعرض أيضاً خصائص أزمة الدين لمنطقة اليورو قبل مناقشة الأخطار التي تشكلها على أفريقيا والقنوات المحتملة التي تتيح انتقال آثارها. وتختتم الورقة باستنباط الدروس المستخلصة من تجربة أزمة الدين الأوروبية التي ينبغي للقادة الأفريقيين مراعاتها عند الشروع في بناء الاتحاد النقدي لأفريقيا.

ثانياً - استعراض لأزمة الدين الأوروبية

٦ - يتمثل أحد العوامل الرئيسية لأزمة الدين المستمرة لمنطقة اليورو في الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي شهدتها الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ والتي شكلت في حد ذاتها أسوأ أزمة تضرب الاقتصاد العالمي. وقد نشأت الأزمة المالية العالمية والانكماش الاقتصادي نتيجة لأزمة القروض غير المضمونة التي شهدتها الولايات المتحدة وامتدت إلى الأسواق الأوروبية وبقية أنحاء العالم. وتصاعدت المشكلة لاحقاً مما أفضى إلى ظهور أزمة الدين الحالية نظراً لأن مستويات الدين السيادي لبعض أكبر الاقتصادات في العالم قد ارتفعت بشكل حاد مما جعلها تواجه خطر العجز عن السداد.

٧ - ففي أوروبا بدأت الأزمة بانهيار النظام المصرفي في أيسلندا في عام ٢٠٠٨، وانتشرت إلى بعض البلدان الأوروبية التي شملت اليونان وأيرلندا والبرتغال في عام ٢٠٠٩. وبلغت الأزمة أوجها في عام ٢٠١٠ بازدياد حجم العجز الهيكلي لليونان وارتفاع تكلفة تمويل الدين الحكومي. فقد كانت السلطات تنفق بصورة تتجاوز طاقتها وتقوم باستمرار بتزوير الأرقام من أجل الامتثال للمبادئ التوجيهية التي حددها الاتحاد النقدي الأوروبي. ولجأت الحكومة اليونانية إلى الإنفاق من العجز لرفع مستويات المعيشة للسكان حيث جرى استغلال العجز لتمويل الاستحقاقات الاجتماعية للعاطلين عن العمل وزيادة المرتبات للموظفين وعائدات المعاشين وبالتالي أوجدت سوق عمالة غير تنافسي.

٨ - وبالرغم من إحجام الاتحاد الأوروبي في البداية عن التدخل أثناء المراحل الأولى للأزمة في اليونان، فقد قامت الدول الأعضاء فيه بعد ذلك بوضع جدول زمني لعدد من التدخلات للتخفيف من الضغط على اليورو ومواجهة خطر انتقال العدوى إلى بقية منطقة اليورو. وتشمل بعض التدخلات الجديرة بالذكر برنامج الإنقاذ المالي البالغ ١١٠ بليون يورو المقدم إلى اليونان في أيار/ مايو ٢٠١٠، وإنشاء المرفق الأوروبي للاستقرار المالي بتمويل يصل إلى ٧٥٠ بليون يورو لمساعدة الدول الأعضاء التي تعاني من الإجهاد المالي الشديد، والاقتراح الذي يقضي بوضع خطة للانتعاش الاقتصادي الأوروبي تهدف إلى حفز الطلب، وزيادة ثقة المستهلك والحد من أثر الأزمة على أشد الفئات ضعفاً. كما اتفقت مجموعة العشرين أيضاً على زيادة موارد صندوق النقد الدولي في مسعى منها لمساعدة بلدان منطقة اليورو التي تقف على حافة العجز عن سداد دينها.

٩ - وأثر تشعب الأزمة اليونانية اجتمع القادة الأوروبيون في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ ودعوا إلى تغيير المعاهدة في جميع بلدان منطقة اليورو البالغ عددها ١٧ بلداً. وتشمل التغييرات المقترحة فرض جزاءات تلقائية على ضبط الميزانية (القانون الذهبي) في حالة تجاوز العجز نسبة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ومواءمة الضرائب العامة لمنطقة اليورو؛ وفرض ضرائب على المعاملات المالية. وتعرضت معظم تلك الاقتراحات للانتقاد من جانب الحكومة اليونانية وخبراء اقتصاديين مستقلين مما يثير تساؤلات بشأن إمكانية تنفيذها على النحو الذي اقترحت به.

١٠ - والأهم من ذلك هو أن الدول الأعضاء في منطقة اليورو قررت في ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٢ اعتماد برنامج للإنقاذ المالي قدره ١٣٠ بليون يورو لمساعدة اليونان في تقليص مستوى دينها إلى نسبة ١٢٠,٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٠. ويستخدم المبلغ في سداد الدين والمتأخرات، إلا أن هناك شكوكاً بشأن قدرة الاقتصاد اليوناني على التعافي في ظل التدابير التقشفية المالية القاسية المفروضة عليه. ومع ذلك يتوقع أن تزداد

مستويات الدين الإجمالي في بلدان منطقة اليورو بحلول عام ٢٠١٣ على الأقل بالرغم من التدابير التقشفية المالية الصارمة. كما يتوقع لمستويات الدين الإجمالي في كل من اليونان وإيطاليا أن تصل إلى ١٨٩,١ و١٢١,٤ في المائة من ناتجهما المحلي الإجمالي. ويقدر الدين الإجمالي لإيطاليا بنحو ٢,٧٢ تريليون دولار في عام ٢٠١١. وباستثناء ألمانيا يتوقع أن تشهد معظم بلدان منطقة اليورو عجزاً في السنوات الخمس القادمة على الأقل.

ثالثاً - القنوات المحتملة لانتقال الأزمة إلى الاقتصادات الأفريقية

١١ - استجاب العديد من البلدان الأفريقية على نحو جيد للأزمة المالية بالمقارنة إلى الاقتصادات الأخرى. ويشير دليل التوقعات الاقتصادية لأفريقيا الذي نشر مؤخراً (٢٠١١) إلى أن الاقتصادات الأفريقية استطاعت الخروج من حالة التدهور التي تسبب فيها الركود العالمي ووصلت معدلات النمو إلى ٤,٩ في المائة في عام ٢٠١٠ بعد أن كانت لا تزيد على ٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٩.

١٢ - إلا أن مخاطر الائتمان السيادي التي ظهرت لاحقاً في أوروبا تزيد من المخاوف الآن بحدوث تباطؤ كبير في الانتعاش العالمي. ولدى الاقتصاديين الأفريقيين قناعة كبيرة بأن أثر الأزمة سوف يتفاوت حسب المنطقة وفقاً لدرجة الاعتماد على الأسواق الأوروبية. وأهم قنوات انتقال الأزمة إلى أفريقيا هي التجارة والتدفقات المتأتية من الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية، والتحويلات وأشكال التدفقات الرأسمالية الأخرى.

٣ - ١ قنوات الانتقال الرئيسية

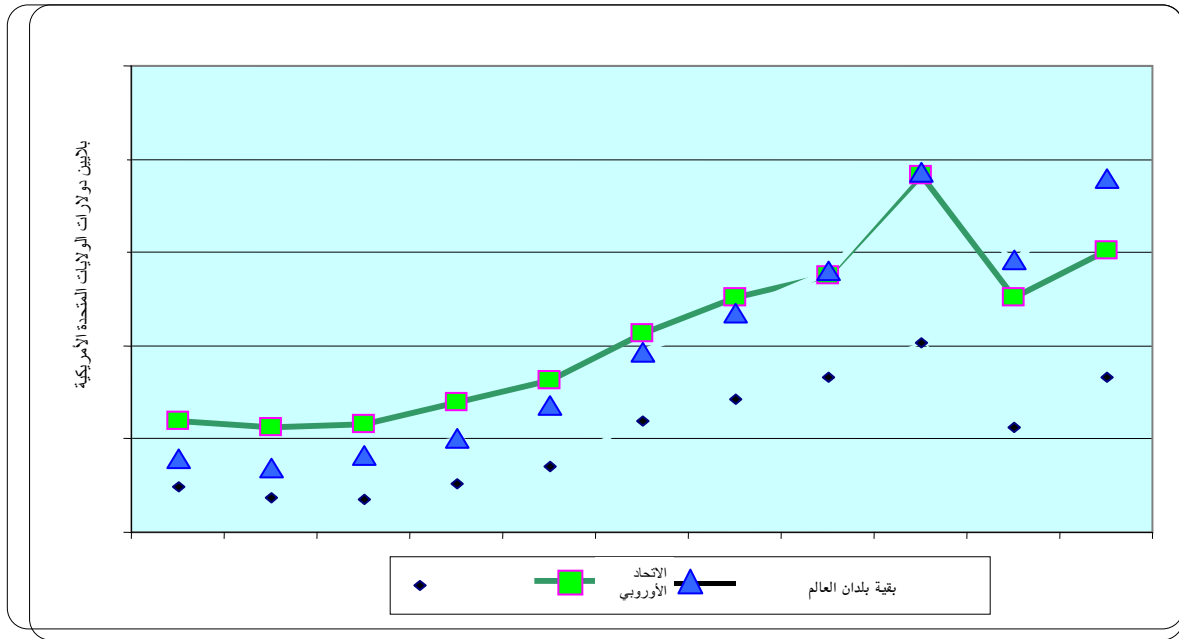
(أ) الأثر المترتب على التجارة

١٣ - لا يزال الاتحاد الأوروبي هو أكبر الشركاء التجاريين لأفريقيا، وسوف يعتمد مدى تأثير أفريقيا بالأزمة في منطقة اليورو إلى درجة كبيرة على قوة الروابط التجارية بين أوروبا ومختلف المناطق في القارة. فيرجح أن تشعر منطقة شمال أفريقيا ووسط أفريقيا وغرب أفريقيا الناطقة بالفرنسية بتلك الآثار أكثر من غيرها من المناطق الأخرى نتيجة لصلاتها الوثيقة بأوروبا. وتواجه البلدان في تلك المناطق مخاطر تجارية كبيرة ترتبط بأي انخفاض في الطلب قد يحدث نتيجة للأزمة.

١٤ - يبين الشكل ١ اتجاه الصادرات الأفريقية إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وبقية أنحاء العالم منذ عام ٢٠٠١. ويتضح من الرسم البياني أن الصادرات إلى تلك المنطقة ظلت تشهد تصاعداً مستمراً وبلغت الذروة في عام ٢٠٠٨ ثم انخفضت بشكل حاد في عام ٢٠٠٩ نتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية قبل أن ترتفع من جديد على نحو ضئيل عام ٢٠١٠ نتيجة لارتفاع أسعار الوقود والمعادن. ومع ذلك فإن كثيراً من الاقتصادات الأفريقية لا تزال تواجه خطر الانخفاض في الطلب الأوروبي على صادراتها بسبب تدني الطلب الإجمالي للناتج عن انخفاض النمو والضوابط المالية المفروضة لكبح جماح أزمة الدين وزيادة التدابير الحمائية. وبالإضافة إلى ذلك فإن التضيق الذي حدث في أسواق الائتمان الدولي يعني أن الحصول على تمويل للتجارة معرض للتهديد بنفس القدر. وفي الواقع فإن آخر الأرقام المتاحة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية تبين أن إجمالي حجم الصادرات الأفريقية ظل يتناقص على

مدى الفصول الأربعة من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ إلى أيلول/ سبتمبر ٢٠١١. وكانت الصادرات إلى أوروبا في عام ٢٠١٠ تزيد عن ثلث إجمالي صادرات أفريقيا (أنظر الجدول ١).

الشكل ١ : اتجاه الصادرات الأفريقية إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وبقية أنحاء العالم ٢٠١٠-٢٠٠٠



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الجدول ١ - صادرات أفريقيا إلى أوروبا (الحصة من إجمالي الصادرات)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	
٠,٣٤	٠,٣٩	٠,٤٠	٠,٤٠	٠,٤١	٠,٤١	٠,٤٥	٠,٤٦	شرق أفريقيا
٠,٣١	٠,٣٣	٠,٣٥	٠,٣٨	٠,٤٠	٠,٤٢	٠,٤١	٠,٤٢	الجنوب أفريقي
٠,٢٧	٠,٣١	٠,٢٨	٠,٢٥	٠,٢٨	٠,٢١	٠,٢٧	٠,٣٢	غرب أفريقيا
٠,١٥	٠,٢٠	٠,٢٠	٠,٢٠	٠,١٧	٠,٢١	٠,٢١	٠,٢٩	وسط أفريقيا
٠,٥٥	٠,٥٦	٠,٥٨	٠,٥٦	٠,٦٠	٠,٦٣	٠,٦٤	٠,٦٩	شمال أفريقيا
٠,٣٦	٠,٣٩	٠,٤٠	٠,٣٩	٠,٤١	٠,٤١	٠,٤٤	٠,٤٩	أفريقيا

المصدر: إحصاءات الأونكتاد.

١٥- يتراوح الأثر المترتب على التجارة داخل أفريقيا حسب القطاع والمنطقة. ففي عام ٢٠١٠ كان النفط ومنتجات المناجم يمثلان أكثر من ٦٥ في المائة من صادرات أفريقيا العالمية ونسبة مماثلة من صادراتها إلى أوروبا. ومن غير المرجح أن يتأثر الطلب على هاتين السلعتين بدرجة كبيرة بأزمة الدين من حيث الحجم بالرغم من أن تقلب أسعار

السلع على الصعيد العالمي قد يؤثر بدرجة كبيرة في العائدات الإجمالية في كلا الاتجاهين. كما يمكن أن تتأثر من ضعف الأداء الاقتصادي في أوروبا البلدان المصدرة للسلع الأخرى ككينيا وإثيوبيا تشكل المنتجات البستانية جزءاً كبيراً من صادراتهما.

١٦- ويوجد أيضاً على نطاق القارة تفاوت إقليمي وقطري فيما يتعلق بأثر الأزمة على التجارة وفقاً للصلوات التجارية مع أوروبا. فكما يبين الجدول ١ فإنه في حين انخفضت حصة صادرات أفريقيا إلى أوروبا من ٥٠ في المائة تقريباً من إجمالي الصادرات في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٠، فإنها لا تزال تشكل ما لا يقل عن ثلث الصادرات الإجمالية في حالة شمال أفريقيا (٥٥ في المائة) وشرق أفريقيا (٣٤ في المائة) و الجنوب الأفريقي (٣١ في المائة). ولذلك فإن أي انخفاض حاد في الطلب على الصادرات من جانب أوروبا قد يكون له أثر متباين على كل منطقة.

١٧- وبشكل عام فإن الأثر التجاري على البلدان في منطقة الجماعة المالية الأفريقية^١ سوف يعتمد على تقلبات أسعار اليورو في مقابل العملات الصعبة الأخرى التي يستخدمها الشركاء التجاريون نظراً لارتباط فرنك الجماعة المالية الأفريقية باليورو. وقد كان هذا الارتباط مفيداً في البداية على صعيد استقرار الاقتصاد الكلي، وحتى عند بروز الأزمة فقد عزز انخفاض قيمة اليورو والقدرة التنافسية لصادرات الجماعة المالية الأفريقية ولاسيما في التجارة مع الولايات المتحدة. إلا أن الأثر طويل الأجل لذلك الارتباط مع اليورو المنخفض القيمة سيفضي إلى خسارة في قيمة الاحتياطيات التي تحتفظ بها البلدان في الجماعة المالية الأفريقية وكما سيشكل عائقاً مستمراً للسياسة النقدية.

١٨- تقدم هذه الأزمة لأفريقيا ثلاثة دروس بالغة الأهمية فيما يتعلق بتعزيز التجارة بوصفها أحد المحركات الرئيسية للنمو المستدام. فهي أولاً تسلط الضوء على أهمية تعزيز التجارة فيما بين بلدان أفريقيا والتي لا تكف بمستوياتها الحالية لمواجهة الآثار المسابرة للتقلبات الدورية لضعف الطلب على الصادرات مما يجعل القارة ضعيفة في مواجهة الصدمات الخارجية. ونظراً لنمو السكان المتزايد في القارة وما يصحبه من زيادة في حجم الطبقة الوسطى تتوفر أسواق ضخمة للتجارة فيما بين الأقاليم لخدمة الطلب المحلي الحالي. ثانياً يتعين على الحكومات الأفريقية أن تسعى إلى الاستفادة من التحسينات التي حدثت مؤخراً في مجال التجارة مع شركائها من بلدان الجنوب. وكما يبين الجدول ٢ فإن حصة تجارة أفريقيا مع شركائها الرئيسيين من بلدان الجنوب قد زادت بأكثر من الضعف في العقد الأخير وارتفعت من نسبة تقارب ١٠ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٩ الأمر الذي يتجلى بدرجة كبيرة في انخفاض حجم تجارتها مع أوروبا. وبالتالي فإن تنوع جهات التصدير إلى المزيد من شركائها من بلدان الجنوب سوف يساعد القارة في مواجهة المخاطر ذات الطابع الخاص الناجمة عن الصدمات الإقليمية بدلاً من التصدي للصدمات الاقتصادية العالمية. وأخيراً ومثلما ورد في النقطة الأولى فقد سلطت الأزمة الضوء على أهمية قيام البلدان الأفريقية بتنوع قواعد صادراتها. فضيق قاعدة الصادرات التي تقوم إلى حد كبير على السلع الأولية يحد من فرص التجارة داخل أفريقيا نظراً لعدم قدرة البلدان على توفير السلع التي يبحث عنها المستهلك الأفريقي. كما أن ذلك يعرض القارة أيضاً إلى مخاطر الصدمات المتصلة بأسعار السلع التي يكون أثرها على النمو

^١ - الجماعة المالية الأفريقية.

مدمراً مثلما حدث في عام ٢٠٠٩. وبالتالي فإن تنويع التجارة بالتالي سوف يساعد في تعزيز التجارة الإقليمية وتخفيف الأثر الناجم من صدمات الأسعار الخارجية.

الجدول ٢ - حصص الشركاء التقليديين والصاعدين من واردات وصادرات أفريقيا والتجارة الإجمالية ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩ (بالنسبة المئوية)

٢٠٠٩			٢٠٠٠		
الواردات	الصادرات	التجارة	الواردات	الصادرات	التجارة
٧٥,٤	٧٨,٣	٧٧	٥٩	٦٧,٦	٦٣,٥
٥٦,٤	٥١,٣	٥٣,٥	٤٥,٦	٤٣,١	٤٤,٣
٨,٨	٦,٦	٧,٥	٦,١	٦,١	٦,١
١٠,١	٢٠,٤	١٦,١	٧,٣	١٨,٤	١٣,١
٩,٦	١٠,٩	١٠,٣	٢٤,٥	٢٣,١	٢٣,٩
٤,٩	٤,٦	٤,٧	١٤,٧	١٣,١	١٣,٩
٢,١	٢,٤	٢,٣	٤	٦	٥,١
١,٣	٢	١,٧	٢,٧	٢,٤	٢,٥
١,٣	١,٩	١,٦	٣,١	١,٦	٢,٤
١٥,٠	١٠,٨	١٢,٧	١٦,٥	٩,٣	١٢,٦
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠٤	١٤٢,٤	٢٤٦,٤	٣٢٢,٥	٣٥٠,٨	٦٧٣,٤

المصدر: التوقعات الاقتصادية لأفريقيا.

(ب) الآثار المترتبة على الاستثمار المباشر الأجنبي^٢

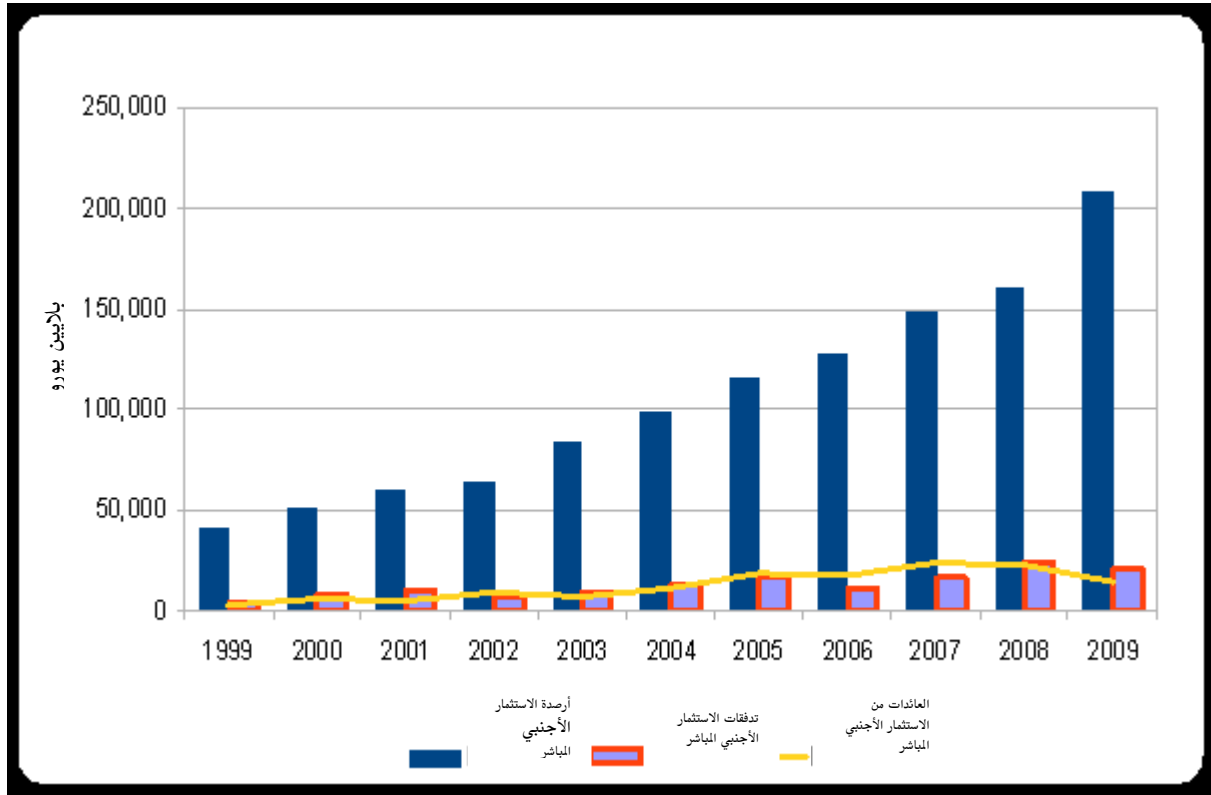
١٩ - ازداد حجم تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي من الاتحاد الأوروبي إلى الاقتصادات الأفريقية بدرجة كبيرة في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ حيث ارتفع حجمها من ١٧ بليون يورو إلى ٢١ بليون يورو. وقد ضاعفت بلدان الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر بصفة خاصة أرصدها من الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا أربع مرات حيث ارتفعت من ٥١ بليون يورو في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٨ بليون يورو في عام ٢٠٠٩ (أنظر الشكل ٢). واستمرت بلدان الاتحاد الأوروبي في الحصول على إيرادات من استثماراتها في أفريقيا بلغت قيمتها تقريباً نفس قيمة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا. وقد تضاعفت عائدات استثمارات مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي في أفريقيا نتيجة لذلك.

٢٠ - بالنظر إلى الاتجاه المبين في الشكل ٢ يمكن للمرء أن يستنتج أنه ما لم تزداد أزمة الاتحاد الأوروبي سوءاً وتختلف عن الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ فلا ينبغي أن تتوقع الاقتصادات الأفريقية حدوث انخفاض كبير في

^٢ كل المعلومات الواردة في هذا الجزء مستقاة من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، فيما عدا الأشكال المتصلة بإجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم استقاؤها من إحصاءات الأونكتاد.

أرصدة الإتحاد الأوروبي من الاستثمار المباشر الأجنبي. بل ويتوقع لتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا أن تزداد بدرجة كبيرة بسبب انخفاض جاذبية أسواق الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وتوضح البيانات أن ثقة المستهلكين والأعمال التجارية لهذه الأسواق تدنت إلى نفس المستوى الذي شهدته في عام ٢٠٠٩ عندما كان الإتحاد الأوروبي يعاني من الكساد. إلا أن مكونات أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر ربما تشهد تحولاً من المشاريع المرتبطة بزيادة المخاطر إلى مشاريع تقل فيها المخاطر نسبياً.

الشكل ٢ : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من بلدان الإتحاد الأوروبي الـ ١٥ إلى أفريقيا، ١٩٩٩-٢٠٠٩



المصدر: اللجنة الإحصائية الأوروبية، ٢٠١١.

٢١- ومن ناحية أخرى، إذا شهد الإتحاد الأوروبي تدهوراً اقتصادياً كبيراً ربما تحدث سلسلة من ردود الأفعال على نطاق الاقتصاد العالمي من شأنها أن تقوض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأرصده على الصعيدين العالمي والأفريقي، ولا سيما على المدى المتوسط (لأن المستثمرين يحتاجون لبعض الوقت لإلغاء استثماراتهم المباشرة). وربما تتوفر الفرصة أيضاً للمستثمرين الأفريقيين (والمستثمرين العالميين الآخرين في بلدان الجنوب) لحيازة الشركات المملوكة للدول في أوروبا نظراً لأن دول الإتحاد الأوروبي المضطربة ستسعى للحصول على السيولة. وهذا احتمال وارد نظراً لأن الاستثمار الأجنبي المباشر لأفريقيا في بلدان الإتحاد الأوروبي بلغ ٢٥ بليون يورو، أتت من أكبر ثلاث اقتصادات أفريقية هي جنوب أفريقيا (٢٤ في المائة) ونيجييريا (١٩ في المائة) ومصر (١٦ في المائة) (اللجنة الإحصائية الأوروبية).

٢٢ - ومن المستصوب بالطبع أن يقوم كل اقتصاد أفريقي بمراجعة سياساته وإجراءاته الاستثمارية ومضاعفة الجهود لمواصلة تحسين بيئة الأعمال التجارية نظراً لأن المنافسة من أجل الوصول إلى مواقع استثمارية مأمونة قد تشتت. ففي ظل المناخ الحالي يتوقع أن تشهد الاقتصادات التي تبدو غير مأمونة، المزيد من المخاطر وتدهوراً في تدفقات استثمارها الأجنبي المباشر إليها.

(ج) الآثار المترتبة على المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٣ - تبين آخر الأرقام المستقاة من تقرير المعونة الإنمائية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون: "لمحة عن المعونة الإنمائية في عام ٢٠١٠"، أن أكثر من ٤٥ في المائة من اعتمادات المعونة الإجمالية المقدمة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي تذهب إلى البلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، تشير البيانات إلى أن حجم المعونة قد ازداد في الواقع بالرغم من الأزمة المالية العالمية، الأمر الذي يتماشى مع الالتزامات التي قطعتها البلدان والمؤسسات. وفي الواقع فإن الأرقام الفعلية قد زادت حتى بالمقارنة مع ما كانت عليه في عام ٢٠١٠، كما توضح البيانات الأولية. ويُعزى ذلك بالطبع إلى "عامل التأثير المتأخر" إذ يستغرق الأمر بعض الوقت لاتخاذ القرارات السياسية استجابة لتغير الأحداث الاقتصادية.

٢٤ - إلا أنه إذا تحولت أزمة الدين الحالية في أوروبا إلى أزمة اقتصادية خطيرة يتعين أن تتوقع الاقتصادات الأفريقية انخفاضاً كبيراً في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية في السنوات القادمة. ويتسم ذلك بأهمية خاصة بالنظر إلى التفاصيل المتعلقة بالبلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية. فعلى سبيل المثال، تتجه ٨٠ في المائة من المعونة المقدمة من أيرلندا، التي تشهد اضطرابات حادة الآن، إلى الاقتصادات الأفريقية، في حين أن بلجيكا والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة هي من بين أكبر عشرة بلدان مانحة للمعونة لأفريقيا. وقد قامت بضعة بلدان هي إيطاليا وفرنسا^٣ وأيسلندا بخفض مساعداتها الثنائية المقدمة إلى أفريقيا نتيجة لأزمة الدين في أوروبا.

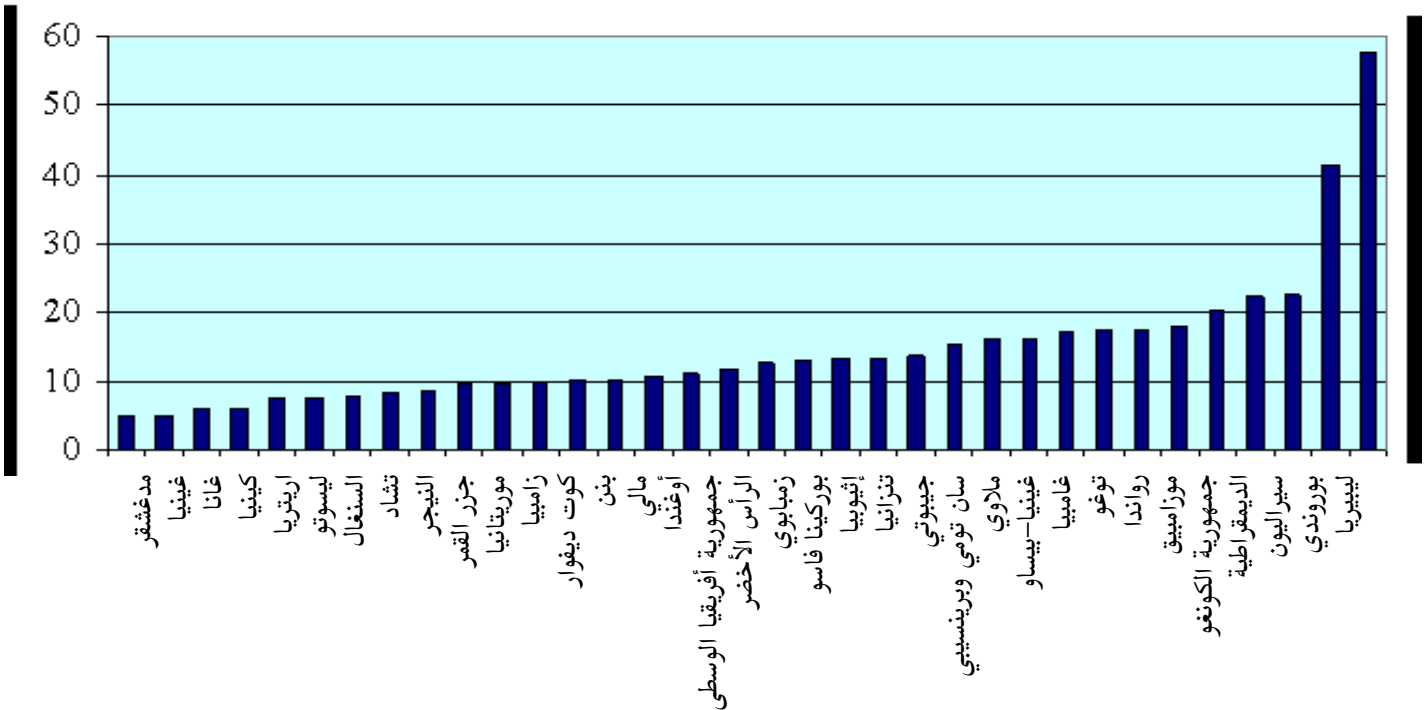
٢٥ - وفيما يتعلق بالاعتمادات القطاعية فإن معظم المعونة المقدمة إلى أفريقيا يتم صرفها على القطاع الاجتماعي الذي يشمل مجالات الصحة والتعليم والسكان والمياه والمرافق الصحية. ومن شأن أي خفض للإنفاق في هذه القطاعات أن يقوض الجهود الرامية إلى تخفيف حدة الفقر. وبالإضافة إلى ذلك فإن إيرادات الموارد المحلية لا تزال ضئيلة مما يزيد من الضغوط التي سوف تتعرض لها العديد من الحكومات الأفريقية في تلبية الطلبات المالية الناشئة عن خفض المساعدة الإنمائية الرسمية. وربما تؤدي أزمة الدين في منطقة اليورو أيضاً إلى زيادة الصعوبة في تحديد الأولويات وتخصيص الموارد لمواجهة تحديات تغير المناخ والتحديات البيئية الأخرى التي تواجه أفريقيا.

٢٦ - ومن المهم ملاحظة أنه في حين يظل الاعتماد على المعونة كبيراً في مختلف أرجاء القارة فإن أثر الانخفاض في حجم المعونة يتفاوت وفقاً لخصائص البلدان المستفيدة. فالبلدان الأفريقية تتفاوت فيما يتعلق بنسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ناتجها المحلي الإجمالي (الشكل ٣) وصافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من إيرادات الحكومة المركزية (الجدول ٣). وتشير الأدلة البحثية إلى أن البلدان المصدرة غير الغنية بالموارد الطبيعية

^٣ خفضت فرنسا حجم المعونة الثنائية التي تقدمها بسبب التزاماتها بالمعونة المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي
^٤ شهدت أيرلندا بالفعل تخفيضاً في إجمالي ميزانية المعونة التي تقدمها بلغ ما يزيد عن ٢٢ في المائة.
^٥ قاعدة البيانات الإلكترونية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

والدول الهشة سوف تتأثر بخفض المعونة أكثر من البلدان المصدرة للموارد. ويرى الين وغيوفانيتي (٢٠١١) أن الدول الهشة الأكثر اعتماداً على المعونة ستكون أكثر عرضة لمواجهة الصدمات الحادة في مجال الاقتصاد الكلي عند حدوث أي انخفاض يتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة من حجم المعونة.^٦ ولهذه الأسباب يتعين على الحكومات الأفريقية ومجتمع المانحين التأكد من أنه إذا تم خفض المساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي الاستمرار في منح الأولوية، على صعيد المساعدة الإنمائية الرسمية، للبلدان المعتمدة على المعونة ولقطاعات التعليم والصحة والأمن الغذائي، بل وتعزيزها.

الشكل ٣ - البلدان الأفريقية التي تزيد نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج المحلي الإجمالي فيها على ٥ في المائة (٢٠٠٩)



المصدر: الإحصاءات الالكترونية لمؤشرات التنمية في العالم.

^٦ طبقاً للدراسات تعتبر الدول التالية دولاً هشة: أنغولا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، إريتريا، إثيوبيا، غامبيا، غينيا، غينيا-بيساو، كينيا، ليبيريا، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، سان تومي وبرينسيبي، سيراليون، الصومال، توغو، أوغندا وزيمبابوي.

^٧ هنالك توقعات بأن استمرار الضغوط المالية قد يفضي إلى زيادة عدد الفقراء الجدد إلى ٢٣٠ ٠٠٠ في أوغندا وغانا، و٣٨ ٠٠٠ في زامبيا، و٥٧ ٠٠٠ في كينيا، و٥٢ ٠٠٠ في بنن.

الجدول ٣- صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المتلقاة (كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي المركزي)

البلد / المنطقة (أ)	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الجزائر	١	١
بنن	٦٤	٦٨
بوركينافاسو	٩٨	١٠٣
الرأس الأخضر	٥٤	٤٥
كوت ديفوار	١٥	٥٨
مصر	٣	٢
غانا	٢٢	٣٤
كينيا	٢١	٢٨
ليسوتو	١٧	
ليبيريا	٤٤	
مدغشقر	٧٦	
مالي	٨٢	٧٥
موريشيوس		٨
المغرب	٤	٤
نيجيريا	٩	
سيشيل	٥	٩
سيراليون	٩٢	١٠٢
جنوب أفريقيا	١	١
توغو	٧٥	١٠١
تونس	٣	٤
أوغندا	٧٥	٨٧
أفريقيا	١٩	
شمال أفريقيا	٧	
أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا	٢٥	
أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا وجنوب أفريقيا	٥٦	
أفريقيا باستثناء شمال أفريقيا وجنوب أفريقيا ونيجيريا	٥٦	

(أ) تم عرض البلدان والسنوات حسب البيانات المتوفرة لهذا المؤشر.

المصدر: مؤشرات التنمية الأفريقية، البنك الدولي ٢٠٠١.

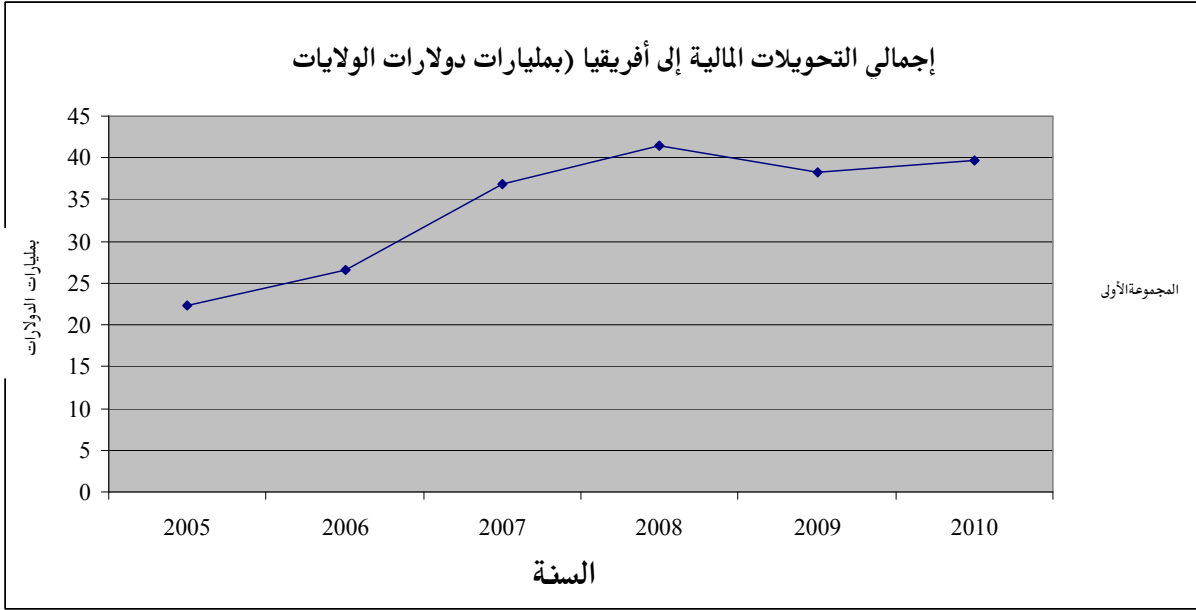
٢٧ - من الجوانب الايجابية أن الانخفاضات المتوقعة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى أفريقيا قد يحفز أو يعجل بتعبئة الموارد المحلية والبدلية. كما يرجح أيضاً أن يؤدي انخفاض الاعتماد على الدول المانحة إلى الحد من نفوذ المانحين على الاقتصادات الأفريقية مما يسهل للأفريقيين مهمة تحديد مصيرهم بأنفسهم. ولذلك هنالك حاجة لأن يقوم صانعو السياسات الأفريقيون لزيادة وتعميق التدابير المتخذة لحماية الأفراد الذين يعانون بالفعل من حالات الضعف ولاسيما بتنفيذ وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية.

(د) التأثير على التحويلات المالية

٢٨ - تمثل التحويلات المالية من الخارج حصة كبيرة من دخل العديد من الأسر في البلدان النامية. وإذا أصبح المزيد من الناس عاطلين عن العمل وواجهوا انخفاضاً في الدخل نتيجة للانكماش الاقتصادي، فمن المرجح أن تنخفض

التحويلات المالية. ورغم أن التحويلات المالية إلى أفريقيا انخفضت في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية من ٤١,١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٨,٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٩، إلا أنها عادت وارتفعت من جديد إلى ٣٩,٧ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٠ (انظر الشكل ٤).

الشكل ٤: إجمالي التحويلات المالية إلى أفريقيا (بمليارات دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)



المصدر: إحصاءات الأونكتاد ٢٠١١.

٢٩- لا تشكل التحويلات المالية من الغرب القدر الأكبر من التدفقات، بل إن التحويلات من البلدان النامية الأخرى، أسهمت بنسبة أعلى من الإجمالي. وبطبيعة الحال، من المتوقع أن تؤثر مشاكل الاتحاد الأوروبي الاقتصادية تأثيراً سلبياً على فرص العمل والدخل في جميع أنحاء العالم، ويعني ذلك أنه من المحتمل أن تنخفض مستويات التحويلات المالية من المناطق الأخرى أيضاً.

٣٠- وتشير توقعات البنك الدولي إلى أن التحويلات المالية إلى أفريقيا قد تزيد على مدى السنوات القليلة المقبلة. ومع ذلك، فإن هذا التوقع عرضة لمخاطر الهبوط النابعة من أزمة منطقة اليورو. فعلى سبيل المثال، إذا أفضت الأزمة في أوروبا إلى استئراء البطالة، فإن ذلك قد يؤثر على آفاق العمل المتاحة للمهاجرين الحاليين ويساهم في تصلب المواقف السياسية تجاه الهجرة الجديدة. مما سيؤدي إلى إضعاف تدفقات التحويلات المالية.

(٥) التأثير على تدفقات رؤوس الأموال الأخرى

٣١- وقد تتأثر تدفقات رؤوس الأموال الأخرى مثل حافظة الاستثمارات وشراء السندات الحكومية بنفس القدر بالأزمة في منطقة اليورو. بل قد ينتهي الأمر بأن تتجه السيولة مرة أخرى إلى هذه البلدان المثقلة بالديون (إعادة الرسملة). وبعبارة أخرى، قد يكون هناك هروب لاستثمارات رأس المال التي جرى ضخها في الاقتصادات الأفريقية.

الأمر الذي يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لجنوب أفريقيا ونيجيريا ومصر. ومن المهم أن نولي اهتماماً لهذا الهروب المحتمل لأنه قد يفرض قيوداً على السيولة، وبخاصة في بعض القطاعات التي تعتمد على الموارد الاستخراجية.

٣٢- ومع ذلك، من الممكن تصور سيناريو عكسي، يقوم بموجبه المستثمرون الباحثون عن مرافئ أكثر أمناً لرؤوس أموالهم بعيداً عن البلدان المثقلة بالديون أن يجدوا أن بعض الاقتصادات والقطاعات الأفريقية أكثر جاذبية نسبياً. وإذا اتخذت هذه التدفقات الرأسمالية الإضافية شكل "أموال مضاربة" قصير الأجل، فيمكن أن تكون المخاطر والعواقب مماثلة لتلك التي ظهرت في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٨، عندما اندلعت الأزمة المالية العالمية.

٣٣- وإذا أخرج المستثمرون رؤوس أموالهم نفورا من المخاطر، قد تواجه الاقتصادات قيوداً على السيولة، الأمر الذي سيكون له عواقب وخيمة على النشاط الاقتصادي الفعلي. ويمكن أن يقلل نقص السيولة من الاستثمارات بدرجة كبيرة ويجبر الشركات على إلغاء الدفعات الأمر الذي قد يفضي إلى عواقب اقتصادية وخيمة على مجمل الاقتصاد، مما يؤدي إلى حالات إفلاس مع ما يقترن بذلك من ارتفاع في معدلات البطالة والفقر. لذلك، من المهم أن تنظر الاقتصادات الأفريقية في إتباع المخططات التنظيمية المناسبة، بما في ذلك فرض رقابة معتدلة ومؤقتة على رأس المال، لكي تحد إلى أقصى درجة ممكنة من العواقب السلبية المحتملة لتدفقات أموال المضاربة.

٢-٣ العواقب المتوقعة

٣٤- وقد تواجه الاقتصادات والشعوب الأفريقية آثاراً اجتماعية واقتصادية سلبية تختلف وفقاً لحجم وشكل آليات التحويل التي تمت مناقشتها أعلاه.

(أ) انخفاض النمو الاقتصادي

٣٥- استناداً إلى توقعات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتأثير أزمة منطقة اليورو على أفريقيا، قدرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه من المرجح أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا بما يعادل ٠,٧ و ١,٢ نقطة مئوية في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي، وفقاً للسيناريو المتشائم لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما في حالة السيناريو الذي ينطوي على إحراز أفضل النتائج السياسية في أوروبا، فسوف يزداد معدل النمو في أفريقيا بمقدار ٠,٣ و ٠,٦ نقطة مئوية. وفي الواقع، سوف يتأثر الأداء الاقتصادي بشكل واضح في ظل أي من هذه السيناريوهات، بسبب انخفاض الطلب على الصادرات وانخفاض أسعار السلع.

٣٦- وبتأثر النمو الاقتصادي، تتأثر أيضاً قدرة الحكومات الأفريقية على تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية من خلال السياسة المالية. وسوف تتعرض الحكومات للضغط بسبب انخفاض العائدات الضريبية في وقت تحتاج فيه، على العكس تماماً، إلى زيادة الإنفاق لمكافحة آثار ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع أسعار المواد الغذائية. ويجب أيضاً عدم إغفال الآثار الاجتماعية المترتبة على تناقص النشاط الاقتصادي وتزايد البطالة، حيث أنه من المحتمل أن تؤثر على أفريقيا إذا استمرت الاضطرابات في منطقة اليورو.

(ب) انخفاض الإنفاق على القطاعات الاجتماعية وبطء التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

٣٧- تشكل المساعدة الخارجية نسبة كبيرة من تمويل القطاعات الاجتماعية في البلدان الأفريقية. وتواجه العديد من البلدان بالفعل صعوبات في توفير السلع والخدمات الاجتماعية، مما يؤدي إلى الاعتماد الكبير على المعونة لتخطيط الميزانية. لهذا السبب، من المرجح أن يؤدي تقلص تدفقات المساعدات نتيجة للقيود المفروضة على الميزانية في البلدان المانحة التي تأثرت بالأزمة إلى تخفيض تمويل البرامج الاجتماعية، لأن التعليم والصحة وغيرها من البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الأكثر ضعفا هي الأكثر عرضة لتخفيض ميزانياتها.

٣٨- ووفقاً لما سيطرأ من تغيرات في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى السنوات المقبلة، قد تزداد الظروف المعيشية لمن يعيشون تحت وطأة الفقر سوءاً. وعلى المدى القصير، قد يصدق ذلك بصفة خاصة في حالة حدوث أي تخفيض مفاجئ في موارد المساعدة الإنمائية الرسمية للقطاعات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم. ولا توجد أي إشارة إلى وجود تغير سلبي في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية للقطاعات الاجتماعية في أعقاب الأزمة المالية العالمية حتى الآن، بل أن المانحين أصبحوا يولون أولوية متزايدة للقطاع الاجتماعي. ومع ذلك، أصبحت منطقة اليورو ترى أن الأزمة الحالية أكثر خطورة من فترات الركود السابقة، فقد تتوقف تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل مفاجئ.

٣٩- من المرجح أن يزيد انخفاض التدفقات إلى أفريقيا من معدلات الفقر عن طريق الحد من الموارد الموجهة للقطاع الزراعي في أفريقيا. وبالإطلاع على إحصاءات البنك الدولي^٨ يتضح أن القطاع الزراعي يوظف ما يقرب من ثلثي السكان ويساهم في المتوسط في ثلث الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، يقدر البنك الدولي النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي بأنه ذو فعالية مضاعفة في الحد من الفقر وإحداث النمو الاقتصادي في القطاعات الأخرى (البنك الدولي، موجز سياسات الزراعة من أجل التنمية، تقرير التنمية في العالم ٢٠٠٨).

(ج) زيادة البطالة والضعف والفقر

٤٠- على الرغم من ذلك لا يبدو محتمل الحدوث على المدى القصير، إلا أنه من المرجح أن يترجم أي انخفاض في التجارة والتدفقات بسبب الانكماش الاقتصادي في أوروبا إلى زيادة الضعف والبطالة والفقر في أفريقيا. ومن المرجح أيضاً أن انخفاض فرص العمل والدخل لن يقتصر على قطاع التصدير بل سيستمران إلى قطاعات أخرى. وسوف يؤدي أي انخفاض في الدخل في قطاع واحد - عن طريق الترابط الاقتصادي والآثار السلبية المضاعفة - إلى انخفاض الطلب في قطاعات أخرى، وبخاصة قطاعات السلع الاستهلاكية الأساسية. وينبغي للبلدان وهي تتعرض لهذه الآثار المضاعفة أن تدرك التحديات التي تفرضها التغيرات الهيكلية، مثل نمو القوى العاملة، وزيادة الطلب في قطاعات التصدير مثل النفط والذهب والمعادن الأخرى، مقابل انخفاض الطلب في قطاعات أخرى مثل السياحة والبستنة والملابس.

^٨ مؤشرات التنمية العالمية ٢٠١٠، الإحصاءات على شبكة الانترنت.

٤١- وتظهر تقديرات منظمة العمل الدولية أن معدل البطالة في أفريقيا قد انخفض بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١١، على الرغم من أن شمال أفريقيا شهد ارتفاعا ملحوظا بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وتشير توقعات منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٢ إلى أنه من المرجح حدوث زيادة طفيفة في المعدل في شمال أفريقيا ليصل المعدل إلى ١١,٠ في المائة - الأمر الذي قد يكون مرده إلى ضعف الانتعاش نتيجة لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي إضافة إلى الآثار الناجمة عن أزمة الديون الأوروبية على العمال المهاجرين. بالنسبة لبقية أفريقيا، من المتوقع أن يظل معدل البطالة دون تغيير عند نسبة ٨,٢ في المائة تقريبا. وسوف تساعد التدابير الوقائية المتعمدة لمعالجة معدلات البطالة والفقر - وبخاصة في أوساط الشباب والنساء- على وضع القارة على مسار نمو أكثر استدامة وشمولا.

٤٢- وفي ضوء انخفاض الإنتاج الزراعي الناجم عن انخفاض الموارد وتغير المناخ، قد تعاني الاقتصادات الأفريقية من تكرار أزمة ارتفاع أسعار الغذاء التي حدثت في عام ٢٠٠٨. وبطبيعة الحال، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يعرض الناس الذين يعانون بالفعل في مواقف أصلا من ضعف الحال إلى خطر نقص التغذية. ووفقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة، من المتوقع حدوث المزيد من الارتفاع في أسعار المواد الغذائية العالمية بنسبة ٣٠ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠١١، مما يشكل تحديات خطيرة لمن يعيشون تحت وطأة الفقر.

٤٣- وإذا كان لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات تأثيرا سلبيا واضحا على الاقتصادات الأفريقية، فمن المحتمل أن تشهد تلك الاقتصادات معدلات أعلى للبطالة والفقر، في ظل غياب موازنة الآثار بتنفيذ السياسات التصحيحية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإضافية من بقية العالم. وبالإضافة إلى هذه الآثار، إذا تعرضت الاقتصادات الأفريقية والأسر المعيشية إلى تدهور واضح في تدفقات التحويلات المالية، فسوف يكون عرضة إلى معدلات مرتفعة من الضعف والفقر، وذلك بسبب انخفاض مستويات الدخل وتدني فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية.

رابعاً - الدروس المستفادة وآثار السياسات

(أ) الدروس المستفادة

• الدروس المستفادة على المستوى القطري

٤٤- هناك العديد من الدروس التي يجب تعلمها من حدوث الأزمات المالية الأخيرة، وبخاصة أزمة الديون السيادية في أوروبا. وأحد هذه الدروس الهامة هو أنه لا يمكن الإبقاء على البنية المالية الدولية الحالية دون تغيير. ومع ذلك، هناك حاجة إلى اعتماد سياسات حصيفة للاقتصاد الكلي على المستوى الوطني، وكذلك لا بد من إيجاد بيئة سياسية مواتية لدعم البنية المالية الجديدة. وينبغي أن تؤدي المصارف المركزية والهيئات التنظيمية المالية ووكالات الائتمان دورا رئيسيا في تأسيس البنية الجديدة، وأن تدعمها الحكومات بسن التشريعات الملائمة. وينبغي على البلدان الأفريقية مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الكلية والمالية التي أدت إلى تحقيق القارة لمعدلات نمو مرتفعة قبل الأزمة المالية والاقتصادية. وهذا النمو المستدام هو ما يفسر جزئياً المرونة التي أبدتها معظم البلدان الأفريقية في مواجهة الأزمة.

٤٥- ينبغي تعزيز رصد وتحليل المخاطر القطرية وذلك في محاولة لاكتشاف المشاكل مبكرا، ولتكييف الاستجابة لها بطريقة أسرع وأكثر منهجية. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تركز عملية مراقبة / تنظيم القطاع المالي الآن وبقوة أكبر على المراقبة الكلية الحصيفة، بما في ذلك ضرورة الربط المنهجي بين الميزانيات العمومية للقطاع المالي كله وحسابات القطاع المالي والخارجي. وينبغي أيضا إجراء هذا النوع من الرصد على الصعيد الإقليمي لاستكمال ما تم القيام به على صعيد كل بلد على حدة.

٤٦- ينبغي تعزيز الوظائف الإشرافية والتنظيمية للمصارف المركزية الأفريقية، وينبغي أن يكون هناك حد أدنى من التدخل الحكومي في القرارات التي تتخذها الهيئات التنظيمية. وسوف يساعد ذلك في تطبيق قواعد ولوائح الإدارة المالية الحصيفة بين المؤسسات المالية وسيضمن أيضا أن تكون الإجماليات النقدية متوائمة مع ميزان مدفوعات قابل للاستدامة. ويتعين أن يقترن ذلك بتعزيز المؤسسات المالية وتطبيق معايير صارمة للشفافية في المعاملات المالية.

٤٧- درس آخر يمكن استخلاصه من الأزمة يتعلق بضرورة رصد البلدان التي لديها نسبة عالية من الديون قصيرة الأجل، وكذلك تدفقات لرؤوس الأموال الخاصة في التزاماتها الخارجية، لأن ذلك قد يسبب مشاكل حتى لو كانت مديونيتها معتدلة. وينبغي مطالبة البلدان بتوفير بيانات عن المستوى العام لمديونيتها الخارجية، مع التركيز على المكون الخاص من الديون، وإعطاء تفاصيل بشأن مكونات الدين من حيث المدين والدائن وتاريخ استحقاق الدين. وإذا كانت الديون قصيرة الأجل مملوكة للمصرف، عندئذ يجب مراعاة سلامة النظام المصرفي ونوعية وسيولة أصوله الخارجية عند تقييم الجدارة الائتمانية الخارجية للبلد. والموجة الحالية الثانية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تتخذ شكل الديون السيادية التلقائية الواضحة في حالة اليونان تجعل هذا الدرس في غاية الأهمية.

• الدروس المستفادة على المستوى الإقليمي

٤٨- أثرت الأزمة المالية العالمية تأثيرا كبيرا على العديد من البلدان الأفريقية نتيجة لجملة أمور منها تصدير السلع، وتقلص الضرائب المحلية بسبب انكماش الناتج المحلي، وانخفاض التحويلات المالية، مما أدى إلى تدهور مواقف ميزان المدفوعات. لذلك تدعو الحاجة إلى المزيد من التجارة بين البلدان الأفريقية وإلى توسيع نطاق التكامل الإقليمي.

٤٩- وبشكل ذلك حجة قوية لإنشاء صندوق النقد الأفريقي للقيام بدور الرقابة وكبح جماح عدم الاستقرار المالي حيثما يُكتشف. وقد يجادل البعض بأن صندوق النقد الدولي موجود لأداء مثل هذا الدور. بيد أن صندوق النقد الأفريقي يتمتع بسلطة معاقبة الأعضاء المتعثرين رهنا بالقواعد التي تحكم الاتحاد الأفريقي، في حين تبقى استجابة صندوق النقد الدولي خاضعة لقبود. وبالإضافة إلى صندوق النقد الأفريقي، سيؤدي بنك الاستثمار الأفريقي دورا هاما في تعبئة المدخرات للاستثمار في القارة في أوقات الأزمات العالمية مثل الأزمة الحالية.

٥٠- تمثيل أفريقيا تمثيلا ناقصا في مجموعة العشرين، التي تم تعريفها باسم "المنتدى الرئيسي" للتعاون الاقتصادي والمالي الدولي. وهناك حاجة ملحة إلى رفع تمثيل أفريقيا في مجموعة العشرين الموسعة على نحو أفضل نظرا لمدى تأثير الأزمة الأخيرة على الاقتصادات الأفريقية، والتي لا علاقة لها بأصولها. وسيكفل ذلك لأفريقيا أن يكون لها رأي في كيفية صياغة النظام المالي الدولي لتحقيق أقصى قدر من الفوائد.

٥١- إن أفريقيا هي المسؤولة في نهاية المطاف عن التنمية في مختلف أنحاء القارة، وتبرز أزمات الديون العالمية والأوروبية الحالية أهمية تحول التمويل الإنمائي إلى عملية نابعة من الأوضاع السائدة على الصعيدين الإقليمي والوطني داخل القارة. وبالتالي، يتعين على أفريقيا تعزيز جهودها الرامية إلى تحسين تعبئة الموارد المحلية لتمويل برنامجها الإنمائي، الأمر الذي سوف يعزز المساءلة ويسهل إدارتها لشؤونها الذاتية في عملية التنمية بدرجة أكبر.

٥٢- يمكن أيضا النظر إلى الأزمة الاقتصادية الأوروبية الحالية على أنها فرصة للاتحاد الأفريقي للتعلم من نقاط الضعف الهيكلية في الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي. والاتحاد الأفريقي لديه رؤية لإنشاء الاتحاد النقدي الخاص به، وصنع العملة الخاصة به. والاتحاد الأوروبي هو الرائد في هذا الصدد باعتباره القارة التي نجحت في تحقيق التكامل النقدي. على الرغم من إنجازاته، لا تزال الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تعاني من أزمة الديون الناجمة عن التناقضات المختلفة في هيكل الاتحاد النقدي القائم. وأحد هذه التناقضات هو عدم وجود إطار للسياسة المالية متسق مع الاتحاد النقدي. لقد أثبتت الأزمة الأوروبية الحالية أنه من الضروري وضع سياسة مالية واحدة لكي تستخدم الإنفاق الحكومي والضرائب في اقتصاد القارة. وفي غياب مثل هذا الإجراء، تستطيع الحكومات إدارة العجز الذي أضعف اقتصاداتها، واقتصاد الاتحاد الأوروبي ككل. لذلك، سوف تحتاج البلدان الأفريقية إلى وضع سياسة مالية واحدة وسياسة نقدية واحدة لكي تتجنب مثل هذه العواقب. وبما أن القارة تضم بلدان ذات خلفيات سياسية واقتصادية واجتماعية متنوعة، فإن وضع مثل هذه السياسة يتطلب التحلي بإرادة سياسية أقوى وتنسيقاً للسياسات بين فرادى. وعلى غرار معظم الدول الأوروبية الأعضاء، فسوف يرغب قادة البلدان الأفريقية في الحفاظ على السيادة الوطنية.

(ب) الآثار المترتبة على السياسات

٥٣- نظرا للتأثير المباشر والعواقب الناجمة عن أزمة الديون الأوروبية على أفريقيا، لا بد أن تعتمد البلدان مجموعة من الاستجابات السياسية القوية.

٥٤- *السياسة المالية والنقدية* - يمكن للبلدان الأفريقية التي لديها الحيز المالي أن تختار الشروع في التخفيف المالي التقديري لتحمل الطلب الإجمالي، ويتوقف ذلك على مدى توافر التمويل المحلي والخارجي. بيد أنه، ينبغي الشروع في هذه السياسات بعناية حتى لا تؤدي إلى تزامم القطاع الخاص وتتجنب أي أثر سلبي على ما تحرزه أفريقيا من تقدم في القدرة على تحمل الديون. ويتعين على السلطات النقدية الاستمرار في تعزيز مناخ موات للنمو المرتفع، وأن تتدخل عندما تتفاقم الضغوط التضخمية.

٥٥- *تعبئة الموارد المالية* - نظرا للانخفاض المحتمل في حجم التدفقات المالية إلى أفريقيا، فلا بد من اتخاذ تدابير لتوسيع القاعدة الضريبية وكذلك زيادة كفاءة تحصيل الضرائب. ولا بد من إيجاد آليات لضمان فرض الضرائب المناسبة على القطاعين الخاص والغير الرسمي. وينبغي أن يكون إصدار السندات جزءا من الإطار المالي أيضا. وتستطيع أفريقيا، على سبيل المثال، تعبئة الموارد المالية من خلال استهداف الأفريقيين في المهجر بالأدوات المالية المصممة خصيصا لذلك.

٥٦- *التحويلات لتخفيف الأثر الاجتماعي* - إن أكثر السكان عرضة للمعاناة من وطأة عواقب تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاض الموارد المالية المتاحة للقطاعين الخاص والعام الأفريقيين هم من يعيشون تحت الفقر. لذا يتعين على الحكومات استخدام كل الوسائل المالية المتاحة لتسهيل عمليات التحويل للسكان الأكثر تضرراً على سبيل المثال، عن طريق زيادة الدعم للعاطلين عن العمل وتوفير الدعم المؤقت لتخفيض تكلفة المواد الغذائية. ويمكن استخدام عائدات القطاعات الاستخراجية في هذا الصدد.

REFERENCES

- AfDB (2010). *The European Debt Crisis: Risks for Africa? Market Brief*, vol. 1, Issue 2, 14 July.
- AfDB and others (2011). *African Economic Outlook 2011*. Paris: OECD Publishing.
- Al Jazeera (2011). EU leaders strike deal on eurozone debts. Available from <http://www.aljazeera.com/video/europe/2011/10/2011102721452285198.html>
- Allen, Franklin and Giorgia Giovannetti (2011). The effects of financial crisis on Sub-Saharan Africa. *Review of Development Finance*.
- Atta-Mensah, Joe (2011). Would recent turmoil of global market impact on Africa? UNECA draft paper.
- BBC News (2011). Eurozone crisis explained. Available from <http://www.bbc.co.uk/news/world-europe-15472679>
- BBC News (2011). Leaders agree eurozone debt deal after late-night talks. Available from <http://www.bbc.co.uk/news/world-europe-15472547>
- Burki, Shahid Javed (2000), *Changing Perceptions and Altered Reality: Emerging Economies in the 1990s*. Washington D.C.: World Bank.
- ECA (2010). The reform of the international financial architecture and the policy implications for Africa: background paper. Addis Ababa.
- ECA (2011). *Assessing Progress in Africa toward the Millennium Development Goals*. Addis Ababa.
- ECA and AUC (2011). *Economic Report on Africa: Governing development in Africa – the role of the State in economic transformation*. ECA, Addis Ababa.
- European Union (2011). Eurostat. Available from <http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/eurostat/home/>
- FAO (2011). FAOSTAT. Available from <http://faostat.fao.org/default.aspx>
- Federal Reserve Bank of Dallas (2010). Africa – Missing Globalization's Rewards? *Globalization and Monetary Policy Institute 2010 Annual Report*. Available from <http://dallasfed.org/institute/annual/2010/annual10d.pdf>
- Friedman, George (2011). *Global Economic Downturn: A Crisis of Political Economy*.
- Kamara, Abdul B. and Gil Seong Kang (2010). How Africa could suffer from the EU's economic slowdown. *Trade Negotiations Insights*, vol. 9, No. 8, International Centre for Trade and Sustainable Development. Available from <http://ictsd.org/i/news/tni/87751>
- ILO (2011). *Global Employment Trends 2011: The challenge of a jobs recovery*. Geneva: International Labour Office.
- IMF (2011). *Central African Economic and Monetary Community: Staff Report on Common Policies of Member Countries*. Country Report No. 11/329. Washington, D.C: International Monetary Fund. Available from: <http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.aspx?sk=25373.0>
- Kawai, Masahiro (2009). *Reform of the International Financial Architecture: An Asian Perspective*. Working Paper, No. 167. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Available from <http://www.adbi.org/working-paper/2009/11/24/3370.reform.international.financial.architecture/>

OECD (2005). *Paris Declaration on Aid Effectiveness*.

OECD (2011a). *Development Aid at a Glance, Statistics by Region, Africa*. Available at www.oecd.org/dataoecd/40/27/42139250.pdf.

OECD (2011b). *OECD Economic Outlook, preliminary version, November*. Paris.

Reuters (2010). *Timeline: Greece's debt crisis*. Available from <http://www.reuters.com/article/2010/05/02/us-greece-economy-timeline-idUSTRE6412E820100502>

Stiglitz, Joseph (2011). *The global economic situation and sovereign debt crisis*. Presentation to the Second Committee and the Economic and Social Council, United Nations. 24 October.

Third High Level Forum on Aid Effectiveness (2008). *Accra Agenda for Action*.

UNCTAD (2009). *The Global Economic Crisis: Systemic Failures and Multilateral Remedies*. New York and Geneva: United Nations.

UNCTAD (2011). *UNCTADStat*. Available from <http://unctadstat.unctad.org>.

World Bank (2008). *Agriculture for Development Policy Brief*, World Development Report.

World Bank (2011). *World databank, World Development Indicators (WDI) & Global Development Finance (GDF)*. Available from <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do>.

World Bank (2011). *World Development Indicators database*.

World Bank (2011). *African Development Indicators database*.